مرصد المالية العامة

كانون الأول ٢٠١٤

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة ٢-٣

النفقات
صفحة ٣-٤

تطور الدين العام
صفحة ٤-٥

لمحة عامة

بالرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقرة شهدت المالية العامة تحسناً ملحوظاً في العام ٢٠١٤ مقارنةً بالعام الفائت، وذلك من جراء ارتفاع الايرادات المحصّلة وضبط الإنفاق. ارتفعت الايرادات بشكل أساسي مع تحصيل متأخرات من وزارة الاتصالات، من ضمنها جزء للبلديات، بالاضافة إلى زيادة في محصّلات بعض البنود الضريبية نتيجة الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية. من جهة أخرى، انخفضت النفقات الأولية بسبب تراجع كل من التحويلات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ونفقات المشتريات، إضافة إلى انخفاض النفقات الاستثمارية، تحديداً في كل من بندي الصيانة والتحويلات إلى وزارة الأشغال العامة والنقل.

نتيجةً لذلك، سجل **إجمالي الميزان المالي** عجزاً بقيمة ٤،٦٣٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ (٦,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، بانخفاض بلغ ٢٧ في المائة مقارنة مع قيمة العجز المسجل عام ٢٠١٣ أي ٦،٣٦٢ مليار ليرة (٨,٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، وذلك بالرغم من الارتفاع الحاصل في موجبات خدمة الدين بنسبة ١٠,٥ في المائة. وقد سجل **الميزان الأولي** فائضاً بقيمة ١،٩٧٠ مليار ليرة (٢,٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي)، مقارنةً مع عجز بلغ ٣٦١ مليار ليرة (٠,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي) في العام ٢٠١٣ (الرسم البياني رقم ١)[1].

جدول ١: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	٢٠١٣ ك٢ – ك١	٢٠١٤ ك٢ – ك١	نسبة التغير ٢٠١٣/٢٠١٤
إجمالي ايرادات الموازنة والخزينة[1]	**14,201**	**16,400**	**15.5%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**20,563**	**21,032**	**2.3%**
• *تسديد فوائد*[2]	5,714	6,314	10.5%
• *تسديد أقساط القروض الميسرة*[3]	287	288	0.6%
• *النفقات الأولية*[4]	14,562	14,430	-0.9%
إجمالي العجز/الفائض	**(6,362)**	**(4,632)**	**-27.2%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**-361**	**1,970**	**N.M.**[5]

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١. تتضمن التحويلات الفعلية من وفر موازنة الاتصالات

٢. تشمل تعديلات محاسبية خلال عام ٢٠١٤: ١) إضافة مبلغ ١،٦٠٥،١٩٠،٠٠٠ ليرة لبنانية (فوائد مرسملة محسومة من القرض ومدفوعة مباشرةً للدائن EKF)، بالاضافة إلى ٢) حسم مبلغ ٣٣،٢٥٩،٤٩٣،٦٧٢ ليرة لبنانية (فوائد مستحقة ومدفوعة في ٢٠١٤/٥/٢٧ – وذلك بسبب الاجراءات الجديدة المعتمدة من قبل دائرة المحاسبة اعتباراً من تموز ٢٠١٤)

٣. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

٤. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

٥. غير معبر

[1] قدّر الناتج المحلي بقيمة ٧١،١٨٥ مليار ليرة في العام ٢٠١٣ (مصدر: *إدارة الاحصاء المركزي*) و٧٤،٦٥٦ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٤ (مصدر: *تم احتسابها عن طريق استعمال نسبة النمو والمخفض الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO في نيسان ٢٠١٥، إستناداً إلى رقم الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٣ الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي*).

الرسم البياني ١: إجمالي الميزان المالي، متضمناً ايرادات وزارة الاتصالات المحولة فعلياً (٢٠١٢- ٢٠١٤)

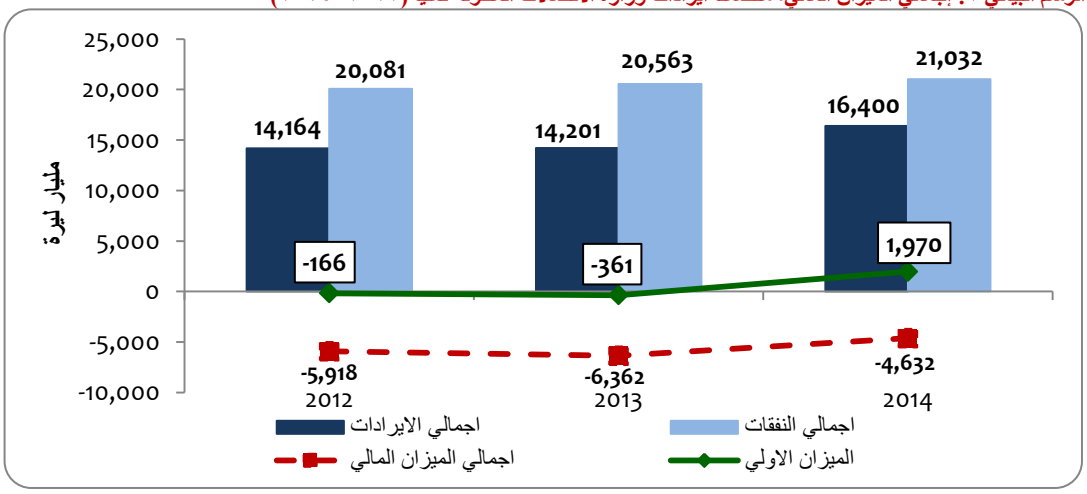

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

الايرادات

ارتفع **إجمالي الإيرادات** بحوالي ٢،١٩٩ مليار ليرة (١٥ في المائة) ليبلغ ١٦،٤٠٠ مليار ليرة (٢١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في العام ٢٠١٤. تعود هذه الزيادة الملحوظة بشكل أساسي إلى تحصيل متأخرات من وفر موازنة الاتصالات إضافة إلى إيرادات الاتصالات العائدة للبلديات، وبدرجة أدنى إلى جهود الادارة لتحسين تحصيل الايرادات (تحديداً تلك المتعلقة بالضرائب على الدخل والرسوم الإدارية).

بلغت **الإيرادات الضريبية** ١٠،٣٨٨ مليار ليرة مع نهاية العام ٢٠١٤، مسجلةً ارتفاعاً بقيمة ٢٧٢ مليار ليرة مقارنة بمبلغ ١٠،١١٦ مليار ليرة المحصل خلال العام ٢٠١٣. يعود سبب هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال التي ارتفعت ب ٢٩٣ مليار ليرة (١٢ في المائة)، مع حوالي نصف هذه الزيادة ناتج عن ضريبة الدخل على الأرباح- بشكل أساسي نتيجة تحصيل متأخرات عن السنوات السابقة.

سجلّت الضريبة على الأملاك نمواً بقيمة ٤٤ مليار ليرة (٤ في المائة)، حيث ارتفعت الضريبة على الأملاك المبنية بقيمة ٣٨ مليار ليرة (٢١ في المائة)، فيما سجلت "رسوم التسجيل على العقارات" زيادة بنسبة ٢ في المائة (١٩ مليار ليرة)، عاكسةً الارتفاع بنسبة ٣ في المائة في عدد العقارات المباعة[٢]. قابل هذا الارتفاع انخفاض بقيمة ١٤ مليار ليرة في تحصيلات رسم الانتقال، وجاء ذلك نتيجة عمل الإدارة الضريبية التي عمدت خلال العام ٢٠١٣، وبشكل استثنائي، إلى معالجة الملفات ذات القيمة المرتفعة إضافةً إلى التسريع في تحصيل الدفعات المتراكمة.

ارتفعت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات بحوالي ٢٩ مليار ليرة حيث زادت تحويلات إدارة حصر التبغ والتنباك بقيمة ٢٠ مليار ليرة (٢٢ في المائة) بسبب التفاوت في توقيت المقبوضات[٣]، كما سجلت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة زيادة بقيمة ٦ مليار ليرة. في التفاصيل، ارتفعت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً بنسبة ٥ في المائة، في حين

[٢] من الجدير ذكره هو ان عدد العقارات المباعة يرتكز على عقود البيع المصرح بها خلال الفترة المذكورة (المصدر: المديرية العامة للشؤون العقارية، وزارة المالية).

[٣] خلال العام ٢٠١٤، قامت إدارة حصر التبغ والتنباك بتحويل كامل الفائض لصالح الخزينة المحقق خلال العام الذي سبق، والذي بلغ ١١٥ مليار ليرة. في حين أنه خلال العام ٢٠١٣، كانت إدارة حصر التبغ والتنباك قد حولت جزءاً من فائض العام الذي سبقه، أي مبلغ ٩٥ مليار ليرة، علماً أن الجزء المتبقي والبالغ ٤٠ مليار ليرة كان قد تم تحويله سابقاً في أيلول ٢٠١٢.

سجلت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك تراجعاً بنسبة ٣ في المائة، عاكسةً بذلك التضخم المتدني خلال العام ٢٠١٤[٤].

انخفضت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بمقدار ١١٦ مليار ليرة (٥ في المائة) نتيجة تراجع إيرادات كل من الرسوم والجمارك خلال العام المذكور، ما يعكس التراجع العام في قيمة الواردات بنسبة ٣,٥ في المائة. سجّلت الرسوم على التبغ الانخفاض الأبرز خلال العام بقيمة ٦٣ مليار ليرة، بسبب تراجع استيراد التبغ بنسبة ١٧ في المائة من حيث القيمة و٨ في المائة من حيث الحجم؛ويمكن ربط تدني حجم الاستيراد بتهريب التبغ عبر الحدود مع سوريا. كذلك انخفضت الرسوم على السيارات بقيمة ٣١ مليار ليرة نتيجة التدني في قيمة وحجم الاستيراد بنسبة ٧ في المائة و٩ في المائة على التوالي. تجدر الاشارة إلى أن إيرادات رسم الطابع المالي شهدت ارتفاعاً بحوالي ٢١ مليار ليرة (٤ في المائة).

بلغت **الإيرادات غير الضريبية** ٤،٣٥٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، بزيادة ١،٠٨٥ مليار ليرة مقارنة مع السنة السابقة. يعود سبب هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع التحويلات من وفر موازنة الاتصالات بقيمة ٨٧٨ مليار ليرة لتصل إلى ٣،٠٣٤ مليار ليرة مع نهاية العام ٢٠١٤، خاصةً نتيجة تحصيل متأخرات عائدة إلى أعوام سابقة.

من ضمن الايرادات غير الضريبية الأخرى، ارتفعت كل من (١) إيرادات مرفأ بيروت بقيمة ٥٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، (٢) إيرادات رسوم السير بقيمة ٥٠ مليار ليرة بشكل أساسي نتيجة اعتماد سياسة تخفيض الغرامات ما ساهم بتشجيع المواطنين على تسديد المتأخرات المترتبة عليهم في أيلول ٢٠١٤ *(لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير مرصد المالية العام لشهر أيلول ٢٠١٤)*، (٣) الحاصلات من أملاك الدولة الخاصة (المكون بشكل أساسي من إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي) بقيمة ٤١ مليار ليرة *(لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة تقرير مرصد المالية العام لشهر كانون الثاني ٢٠١٤)*، بالإضافة إلى (٤) المحسومات التقاعدية بقيمة ٣٣ مليار ليرة خلال العام ٢٠١٤.

شهدت **إيرادات الخزينة** ارتفاعاً غير مسبوق بقيمة ٨٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، بشكل أساسي نتيجة تحويل إيرادات الاتصالات المحصلة لصالح البلديات (بقيمة ٧٣٩ مليار ليرة) والتي سيصار إلى إعادة توزيعها في مرحلة لاحقة.

النفقات

سجل **إجمالي النفقات** ارتفاعاً بقيمة ٤٦٩ مليار ليرة، ليصل إلى ٢١،٠٣٢ مليار ليرة (٢٨,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في العام ٢٠١٤ مقارنةً مع مبلغ ٢٠،٥٦٣ مليار ليرة (٢٨,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في العام ٢٠١٣.

انخفضت **النفقات الجارية الأولية**[٥] بقيمة ٤٤ مليار ليرة لتصل إلى ١١،٩٢٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٤. جاء هذا الانخفاض بشكل أساسي نتيجة تراجع المدفوعات العائدة إلى: (١) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة ١٥٠ مليار ليرة، (٢) المستشفيات بقيمة ٩٢ مليار ليرة، و(٣) الأدوية بقيمة ٥٠ مليار ليرة. في المقابل، ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور بقيمة ٢٢٥ مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة: (أ) الزيادة في اشتراكات الدولة ومساهمتها في تعاونية موظفي الدولة بقيمة ١١٩ مليار ليرة، (ب) ارتفاع بقيمة ٧١ مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية للجيش و(ج) ارتفاع بقيمة ٢٩ مليار ليرة في الرواتب والأجور الأساسية لقوى الأمن العام. نتيجة لذلك، شكّلت مخصصات الرواتب والأجور المكوّن الأبرز من إجمالي النفقات في

[٤] بحسب إدارة الاحصاء المركزي، ارتفع متوسط مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة ١,٩ في المائة خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع العام ٢٠١٣.
[٥] تتشكّل النفقات الجارية الأوّلية من النفقات الجارية مع استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

العام ٢٠١٤ مسجلاً نسبة ٣٢ في المائة. إضافةً إلى ذلك، سجلت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان ارتفاعاً بقيمة ١٠١ مليار ليرة عاكسةً بذلك ارتفاعاً بنسبة ١٤ في المائة في كمية الفيول المستوردة[٦].

ارتفعت **تسديدات الفوائد** بحوالي ٦٠٠ مليار ليرة (١١ في المائة) لتبلغ ٦،٣١٤ مليار ليرة، مشكلةً نسبة ٣٠ في المائة من إجمالي النفقات، وذلك نتيجة ارتفاع مدفوعات خدمة الدين على القروض بالعملة المحلية وبنسبة أقل على القروض بالعملة الأجنبية. بلغت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** حوالي ٢٨٨ مليار ليرة مع نهاية العام ٢٠١٤، مسجلة ارتفاعاً بنسبة ١ في المائة مقارنةً مع العام ٢٠١٣.

تقلصت **النفقات الاستثمارية** بقيمة ١٠٤ مليار ليرة لتصل إلى ٨٨٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى (١) انخفاض الدفعات المتعلقة بالصيانة بقيمة ١٣٥ مليار ليرة، (٢) انخفاض الدفعات إلى وزارة الاشغال العامة والنقل بقيمة ٦٩ مليار ليرة، إضافة إلى (٣) تقلص التحويلات إلى مجلس الانماء والاعمار بقيمة ٢٤ مليار ليرة.

انخفضت **نفقات الخزينة**[٧] بحوالي ١٨ مليار ليرة لتبلغ ١،٣١٣ مليار ليرة مع نهاية العام٢٠١٤؛ يعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تدني كل من الودائع وردیات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ٤٨ مليار ليرة و٢٦ مليار ليرة على التوالي. قابل هذا الانخفاض زيادة بقيمة ١١٨ مليار ليرة في التحويلات لصالح البلديات التي بلغت ٧٠٩ مليار ليرة، منها (١) ٣٥٥ مليار ليرة متعلقة بتوزيع العائدات[٨]، (٢) ٣٣٦ مليار ليرة تمثل تحويلات إلى شركات معالجة النفايات الصلبة، و(٣) ١٧ مليار ليرة تمثل مدفوعات لمشاريع البنى التحتية ونفقات أخرى.

الدين العام

بلغ **إجمالي الدين العام** ١٠٠،٣٦٣ مليار ليرة مع نهاية العام ٢٠١٤، بارتفاع قدره ٤،٦٥٣ مليار ليرة (٥ في المائة) عن نهاية العام ٢٠١٣، وذلك نتيجة الزيادة في رصيد الدين بالعملة المحلية بنسبة ١٠ في المائة مقابل انخفاض بنسبة ٢ في المائة في رصيد الدين بالعملة الأجنبية. بهذا بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي ١٣٤,٤ في المائة مع نهاية عام ٢٠١٤، دون تغيير عن النسبة المسجلة في نهاية العام ٢٠١٣. وقد سجل صافي الدين ٨٦،٣٩٨ مليار ليرة، بزيادة قدرها ٦،١٨٣ مليار ليرة مقارنة مع نهاية العام ٢٠١٣، عاكساً التراجع في ودائع القطاع العام بقيمة ١،٥٣٠ مليار ليرة (١٠ في المائة) لتصل إلى ١٣،٩٦٥ مليار ليرة.

سجل **الدين بالعملة المحلية** ٦١،٧٥٢ مليار ليرة مع نهاية العام ٢٠١٤، بزيادة قدرها ٥،٤٤٠ مليار ليرة عن نهاية ٢٠١٣. زادت محفظة المصارف التجارية من الدين بالعملة المحلية بحوالي ١،٥٦٣ مليار ليرة لتصل إلى ٣١،٤٦٨ مليار ليرة، في حين بلغت محفظة مصرف لبنان من الدين بالعملة المحلية ١٩،٨٥٥ مليار ليرة مقارنةً مع ١٧،١٧١ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣. زادت المؤسسات العامة محفظتها بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة لتصل إلى ٧،٧٠١ مليار ليرة، بينما بلغت الزيادة في سندات الخزينة المحمولة من قبل الجمهور والمؤسسات المالية بقيمة ٢٤٣ مليار ليرة ٣٦٦ مليار ليرة على التوالي.

تراجع **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة ٧٨٧ مليار ليرة ليصل إلى ٣٨،٦١١ مليار ليرة مع نهاية العام ٢٠١٤. يعود هذا الانخفاض إلى التراجع في سندات اليوروبوند والقروض الصادرة ضمن مؤتمري "باريس ٢" و"باريس ٣"، وذلك نتيجة تسديد أقساط الدين بقيمة ٥٩٦ مليار ليرة و٢٠١ مليار ليرة على التولي. إضافة إلى ذلك، تراجعت سندات اليوروبوند المتداولة في

[٦] مزيد من التفاصيل عن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان خلال كانون الثاني -كانون الأول ٢٠١٤ سوف تكون متوفرة ضمن إصدار كانون الأول من تقرير التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، لمحة شهرية.

[٧] اعتباراً من عدد كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسنوية من تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهري، وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات في بنود الأمانات وسلف الخزينة، والتي يتم إعادة تصنيفها ضمن بنود الموازنة بحسب تصنيفها الاقتصادي.

[٨] بناء للمرسوم رقم ١١١٨٠ تاريخ ١١ شباط ٢٠١٤. يبلغ مجموع عائدات الصندوق البلدي المستقل عن عام ٢٠١٢ ٤٩٠ مليار ليرة، سوف يتم توزيعها في مرحلة لاحقة.

السوق بقيمة ١٠٣ مليار ليرة لتبلغ قيمتها الاجمالية ٣٢،٥٨٤ مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة تعديل التقييم لسندات اليوروبوند الصادرة باليورو، حيث تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار إلى ١,٢١٧ مع نهاية العام ٢٠١٤ بعد أن كان ١,٣٧٦ في نهاية العام ٢٠١٣. قابل هذا الانخفاض ارتفاع بقيمة ١٤٧ مليار ليرة في "القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي".

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول ٢: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	٢٠١٣ ك٢-ك١	٢٠١٤ ك٢-ك١	نسبة التغير ٢٠١٣/٢٠١٤
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**13,385**	**14,742**	**10.1%**
الإيرادات الضريبية	*10,116*	*10,388*	*2.7%*
الإيرادات غير الضريبية	*3,269*	*4,354*	*33.2%*
إجمالي إيرادات الخزينة	**816**	**1,658**	**103.2%**
إجمالي الإيرادات العامة	**14,201**	**16,400**	**15.5%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٣: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٣ ك٢-ك١	٢٠١٤ ك٢-ك١	نسبة التغير ٢٠١٣/٢٠١٤
الإيرادات الضريبية	**10,116**	**10,388**	**2.7%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**2,502**	**2,795**	**11.7%**
ضريبة الدخل على الأرباح	*974*	*1,119*	*14.9%*
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*587*	*643*	*9.5%*
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	*231*	*261*	*13.1%*
ضريبة الدخل على الفوائد (5%)	*660*	*711*	*7.7%*
غرامات (ضريبة على الدخل)	*49*	*61*	*24.6%*
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**1,201**	**1,245**	**3.6%**
ضريبة على الأملاك المبنية	*179*	*218*	*21.3%*
رسوم تسجيل على العقارات	*847*	*866*	*2.3%*
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**3,782**	**3,811**	**0.8%**
الضريبة على القيمة المضافة	*3,296*	*3,302*	*0.2%*
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	*382*	*385*	*0.8%*
رسوم تسجيل على السيارات	*213*	*217*	*1.7%*
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	*167*	*166*	*-0.6%*
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**2,158**	**2,042**	**-5.4%**
الجمارك	*817*	*766*	*-6.2%*
رسوم، ومنها:	*1,341*	*1,276*	*-4.8%*
رسوم على البنزين	*483*	*512*	*6.1%*
رسوم على التبغ	*395*	*332*	*-15.9%*
رسوم على السيارات	*455*	*423*	*-6.9%*
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**473**	**495**	**4.5%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٤: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	٢٠١٣ ك٢-ك١	٢٠١٤ ك٢-ك١	نسبة التغير ٢٠١٣/٢٠١٤
الإيرادات غير الضريبية	**3,269**	**4,354**	**33.2%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**2,518**	**3,498**	**39.0%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	2,362	3,300	39.7%
إيرادات كازينو لبنان	125	117	-6.6%
إيرادات مرفأ بيروت	30	82	173.7%
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	50	66	32.2%
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	2,156	3,034	40.7%
التحويلات من المؤسسات المالية العامة (مصرف لبنان المركزي)	61	61	0.6%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	87	127	46.8%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	8	10	29.4%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**606**	**675**	**11.3%**
رسوم إدارية، ومنها:	492	565	14.8%
رسوم كتاب العدل	30	32	4.6%
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	140	163	16.7%
رسوم السير	235	285	21.2%
رسوم قضائية	25	28	11.6%
رسوم القيادة	19	20	5.3%
عائدات إدارية	32	24	-23.1%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	3	3	4.9%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	65	68	4.9%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	14	14	-2.1%
الغرامات والمصادرات	**9**	**11**	**26.5%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**136**	**170**	**24.4%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول ٥: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	٢٠١٣ ك٢-ك١	٢٠١٤ ك٢-ك١	نسبة التغير ٢٠١٤/ ٢٠١٣
١. النفقات الجارية	**17,966**	**18,524**	**3.1%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	6,473	6,727	3.9%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	4,276	4,501	5.2%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	1,831	1,893	3.4%
معاشات التقاعد	1,583	1,652	4.4%
تعويضات نهاية الخدمة	248	241	-2.8%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب ١/	366	333	-9.0%
تسديد فوائد ومنها: ٢/	5,714	6,314	10.5%
فوائد على القروض الداخلية	3,341	3,934	17.8%
فوائد على القروض الخارجية	2,373	2,380	0.3%
التعديلات المحاسبية ٣/	0	32	-
تسديد أقساط ديون خارجية	287	288	0.6%
مواد استهلاكية، ومنها:	455	390	-14.4%
نفقات تغذية	75	77	2.6%
محروقات	13	13	3.5%
أدوية	245	195	-20.3%
خدمات خارجية	153	150	-1.7%
تحويلات أخرى، ومنها:	4,143	4,002	-3.4%
مؤسسة كهرباء لبنان ٤/	3,056	3,157	3.3%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	250	100	-60.0%
الهيئة العليا للإغاثة	108	96	-11.2%
التحويلات إلى القطاع غير العام	290	294	1.5%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري	98	70	-29.1%
المساهمات لمؤسسات المياه	12	12	3.2%
المحكمة الخاصة بلبنان	58	0	-100.0%
نفقات جارية أخرى، ومنها:	532	425	-20.0%
مستشفيات	388	297	-23.6%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	141	118	-16.3%
دعم الفوائد المدينة	209	196	-6.4%
٢. النفقات الاستثمارية	**987**	**883**	**-10.5%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	14	0	-98.6%
تجهيزات	75	66	-11.1%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	571	606	6.1%
صندوق المهجرين	0	30	-
مجلس الجنوب	37	78	110.1%
مجلس الإنماء والإعمار	305	281	-7.8%
وزارة الأشغال والنقل	139	71	-49.2%

أخرى، ومنها:	77	77	0.7%
الهيئة العليا للإغاثة	15	10	-34.7%
صيانة	297	163	-45.3%
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	29	48	62.4%
٣.سلفات موازنة ٥/	**233**	**263**	**12.8%**
٤.إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) ٦/	**40**	**47**	**15.7%**
٥.نفقات الخزينة ٧/	**1,331**	**1,313**	**-1.4%**
بلديات	591	709	19.9%
أمانات	93	121	31.0%
ودائع ٨/	160	113	-29.7%
أخرى، ومنها:	487	370	-24.0%
ردّيات الضريبة على القيمة المضافة	301	275	-8.5%
٦. إنفاق غير مبوّب	**5**	**2**	**-63.7%**
٧. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**20,563**	**21,032**	**2.3%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (٦)

٢/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (٧)

٣/ تشمل تعديلات محاسبية خلال عام٢٠١٤: ١) إضافة مبلغ ١،٦٠٥،١٩٠،٠٠٠ ليرة لبنانية (فوائد مرسملة محسومة من القرض ومدفوعة مباشرةً للدائن EKF)، بالاضافة إلى ٢) حسم مبلغ ٣٣،٢٥٩،٤٩٣،٦٧٢ ليرة لبنانية (فوائد مستحقة ومدفوعة في ٢٠١٤/٥/٢٧ – وذلك بسبب الاجراءات الجديدة المعتمدة من قبل دائرة المحاسبة اعتباراً من تموز ٢٠١٤)

٤/ للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (٨). تم اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نفقات الخزينة الاخرى" الى التحويلات المختلفة في أعقاب اعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام ٢٠٠٩ وبما يتماشى مع الأداء المالي.

٥/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره". نظراً لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل. وسوف تتم قوننتها لاحقًا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفقاً لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.

٦/يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.

٧/ اعتبارا من كانون الأول ٢٠١١، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

٨/ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول ٦: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

(مليار ل.ل.)	٢٠١٣ ك٢-ك١	٢٠١٤ ك٢-ك١	نسبة التغير ٢٠١٣/٢٠١٤
تحويلات إلى مجلس الجنوب	9	12	34.8%
تحويلات إلى مجلس الإنماء الإعمار	30	25	-14.4%
تحويلات إلى صندوق المهجرين	6	6	-14.5%
تحويلات إلى الجامعة اللبنانية	304	277	-9.0%
تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء	17	14	-19.4%
اجمالي التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور	**366**	**333**	**-9.0%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول ٧: تفاصيل عمليات خدمة الدين[١]

(مليار ل.ل.)	٢٠١٣ ك٢-ك١	٢٠١٤ ك٢-ك١	نسبة التغير ٢٠١٣/٢٠١٤
تسديد فوائد	**5,714**	**6,314**	**10.5%**
الدين بالعملة المحلية	**3,341**	**3,934**	**17.8%**
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	**2,373**	**2,380**	**0.3%**
*فوائد على اليوروبوند**	2,246	2,285	1.8%
*فوائد على قروض خاصة**	7	7	-1.2%
فوائد على قروض ميسّرة	120	120	-0.4%
تسديدات أقساط قروض ميسّرة	**287**	**288**	**0.6%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

١/ ان تصنيف مدفوعات خدمة الدين ينقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.

**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول ٨: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان[١]

(مليار ل.ل.)	٢٠١٣ ك٢-ك١	٢٠١٤ ك٢-ك١	نسبة التغير ٢٠١٣/٢٠١٤
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**3,056**	**3,157**	**3.3%**
خدمة الدين	65	32	-50.9%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	2,990	3,125	4.5%

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(١) قبل عام ٢٠٠٥ كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتبارا من ٢٠٠٥ أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام ٢٠٠٩ تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب ٢٠١٠ تدخل في خانة "نفقات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام ٢٠١٠ من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداء من كانون الثاني ٢٠١١ أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول ٩ : الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية العام ٢٠١٤

(مليار ل.ل.)	٢٠١٢ ك١	٢٠١٣ ك١	٢٠١٤ ك١	نسبة التغير ك١ ٢٠١٣- ك١ ٢٠١٤
إجمالي الدين العام	**86,959**	**95,710**	**100,363**	**4.9%**
الدين بالعملة المحلية	**50,198**	**56,312**	**61,752**	**9.7%**
** فوائد متراكمة من الدين*	*789*	*877*	*1,029*	*17.3%*
أ- مصرف لبنان (يتضمن REPOs)	15,049	17,171	19,855	9.5%
ب- المصارف التجارية	27,267	29,905	31,468	15.6%
ج- ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	7,882	9,236	10,429	5.2%
مؤسسات عامة	6,479	7,117	7,701	12.9%
سندات فروقات المتعهدين١/	134	134	180	8.2%
دين بالعملة الأجنبية ٢ /	**36,761**	**39,398**	**38,611**	**-2.0%**
أ-القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,584	2,606	2,752	5.6%
ب- ديون باريس ٢ (يوروبوند وقروض) ٣/	2,925	2,338	1,743	-25.5%
ج- ديون باريس ٣ (يوروبوند وقروض) ٤/	1,313	1,187	986	-16.9%
د- إصدارات يوروبوند في السوق	29,427	32,688	32,584	-0.3%
هـ- فوائد متراكمة على اليوروبوند	400	444	425	-4.3%
و- سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية ٥/	112	136	121	-11.0%
ودائع القطاع العام	**12,916**	**15,495**	**13,965**	**-9.9%**
صافي الدين العام ٦/	**74,043**	**80,215**	**86,398**	**7.7%**
إجمالي القيمة السوقية للدين ٧/	**58,623**	**65,386**	**67,380**	**3.1%**
النسبة من اجمالي الدين العام	**67%**	**68%**	**67%**	**-1.7%**

المصدر: وزارة المالية، مصرف لبنان

١/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.

٢/ أرقام كانون الأول ٢٠١٢- كانون الأول ٢٠١٣ يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

٣/ ديون باريس ٢ (القروض واليوروبوند) تتضمن سندات يوروبوند صدرت أساساً بقيمة ١،٨٧٠ مليار دولار لصالح مصرف لبنان ضمن مؤتمر باريس ٢.

٤/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمة باريس ٣، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحتين أولى وثانية من القرض الفرنسي في شباط ٢٠٠٨.

٥/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

٦/ يتم احتساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من اجمالي الدين العام.

٧/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس ٢ و٣.

منشورات وزارة المالية

٢٠١٥

مرصد المالية العامة، تموز – تشرين الثاني ٢٠١٤

التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، تموز – آب ٢٠١٤

الرواتب، الأجور وملحقاتها- التقرير الشهري بند ١٣، تموز- أيلول ٢٠١٤

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلية، الفصل الرابع من العام ٢٠١٤

٢٠١٤

نشرة تنسيق المساعدات، أعداد ٧٤ -٨١

مرصد المالية العامة، كانون الثاني – حزيران ٢٠١٤

مرصد المالية العامة، تشرين الاول- كانون الاول ٢٠١٣

نتائج المالية العامة التقرير الفصلي، الفصل الثاني والفصل الثالث ٢٠١٣

نتائج المالية العامة عن العام ٢٠١٣

نتائج المالية العامة عن النصف الأول من العام ٢٠١٤

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، كانون الثاني – حزيران ٢٠١٤

التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان: لمحة شهرية، تشرين الاول – كانون الاول ٢٠١٣

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، كانون الثاني- حزيران ٢٠١٤

الرواتب، الأجور وملحقاتها- بند ١٣، تشرين الاول- كانون الاول ٢٠١٣

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلية، الفصل الاول، الثاني والثالث من العام ٢٠١٤

تقرير الدين وأسواق الدين الفصلية، الفصل الرابع من العام ٢٠١٣

للحصول على قائمة كاملة بمنشورات وزارة المالية، يرجى مراجعة الموقع التالي: www.finance.gov.lb

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: ٩٦١ ١ ٨/٩٨١٠٥٧
فاكس: ٩٦١ ١ ٩٨١٠٥٩